الأمم المتحدة

A/70/PV.12

الجمعية العامة

الدورة السبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٢**

الاحد، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٠

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

بندا جدول الأعمال ١٥ و ١١٦ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في سلوفاكيا.

السيد لاتشاك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اجتمعنا هنا في فجر الألفية الجديدة وكنا نطمح إلى القضاءعلى الفقر، في حين تمكنا من إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. والآن نقف هنا مرة أخرى لنستعرض ما تمكنا من تحقيقه وما يتعين علينا القيام به لكي نحوّل طموحنا المشترك إلى واقع ملموس.وبالرغم من التقدم المحرز الذي لا يمكن إنكاره، لا تزال التفاوتات قائمة في جميع المناطق والبلدان.وإذ نتكلم الآن ما زال هناك نحو ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.وقد سمحنا بتخلف هؤلاء عن الركب.

ونحيي اعتماد الجمعية العامة لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بوصفها خطة ثورية جامعة شاملة وترمي إلى كفالة الرخاء والعيش الكريم للجميع. وتود سلوفاكيا أن تشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين على عملهم الشاق من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة.وقد شاركت سلوفاكيا بصورة نشطة في العملية التحضيرية، بوصفها مساهمة في أعمال الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن كونها عضوا في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، الأمر الذي مهد الطريق لاعتماد خطة عمل أديس أبابا.ونحيي ونؤيد جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. فهي

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تستند إلى أولويات القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء والمساواة بين الجنسين، غير أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية هامة جديدة وذات صلة بالتنمية المستدامة، وهي ما أود توضيحه.

أولا، إن أحد الدروس الهامة للغاية التي تعلمناها من الأهداف الإنمائية للألفية هو أنها ركزت بقدر أكبر على الأهداف الإحصائية المتعلقة بالحد من الفقر، في ذات الوقت الذي ركزت فيه بقدر أقل على تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتوفير البنية التحتية اللازمة لمواجهة التهديدات العالمية التي تواجه التنمية وإيجاد بيئة تمكينية لدعم هذه الأهداف.وترى سلوفاكيا أن جميع تلك الجوانب – بما في ذلك سيادة القانون والحكم الرشيد وبناء المؤسسات الشاملة – أساسية وتكتسي القدر ذاته من الأهمية.ونرى أن إصلاح قطاع الأمن يمثّل أحد المعايير الهامة لتحقيق الهدف ١٦ المتعلق ببناء المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.ومن شأن عدم توفر البيئة التمكينية أن يكون له أثر سلبي على الكثير من أهداف التنمية المستدامة، مثل ما يتعلق منها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

ثانيا، لقد وضعت الخطة الجديدة أهدافا أكثر تحديدا بشأن الحفاظ على البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.وينبغي أن تهيئ هذه المجموعة الواضحة من الأهداف البيئية الزخم المطلوب وتمهد الطريق لنجاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس.ولا ريب في أننا نسير على الطريق الصحيح.

ثالثا، تؤيد سلوفاكيا تنشيط الشراكة العالمية، على النحو المقترح في الهدف ١٧.ونحن تواقون إلى الاستفادة من النتائج الإيجابية المتحققة من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، مثل مبادئ شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال ومبادراتها الطوعية.

وكما ناقشنا في أديس أبابا، ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هامة للغاية لتحقيق التنمية في الكثير من البلدان.وفي الوقت نفسه، تمثّل تعبئة جميع الموارد المحلية عنصرا هاما للغاية في التصدي للسياقات الوطنية.وهنا تقدم سلوفاكيا أحد أكبر إسهاماتها الإنمائية عبر تقاسم خبراتها الفنية في مجالي الإصلاح المالي وجمع الضرائب.ويعني إقامة شراكة عالمية جديدة أيضا التعاون الشامل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويجب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستويين: على الصعيد العالمي، عبر التعاون المنسق والشامل، وعلى مستوى فرادى الدول عبر تنفيذ الاستراتيجيات على الصعيد المحلي.ويجب إشراك جميع الدول وضمان إسهامها بالقدر الذي تسمح به قدراتها الإقليمية والوطنية.وتعتبر الإجراءات المشتركة والمسؤولية الفردية عاملان هامان لتحقيق النجاح.

وأخيرا، هناك ضرورة إلى المتابعة المنتظمة وتوفر آلية للاستعراض على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي استنادا إلى مؤشرات ذكية ومتوازنة.ويمكن أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في وضع مناسب يمكّنه من الإشراف على تنفيذ الخطة على الصعيد العالمي لأجل الحفاظ على طابعها العالمي.

وفي مواجهة أحد أكبر التحديات التي تواجه الجنس البشري، ستكون جميع جهودنا المبذولة بلا طائل ما لم نعقد العزم على المضي إلى أبعد من مجرد الخطابة السياسية.وعلينا أن نتحلى بالشجاعة في وضع الخطة هذه فوق مصالحنا الجماعية والفردية على حد سواء.وكما تحدثنا حكمة المهاتما غاندي فإن القوة لا تُستمد من القدرة البدنية، وإنما تُستمد من الإرادة التي لا تُقهر.وعليه، يجب ألا نضيع هذا الزخم والفرصة الفريدين لإحداث تغيير حقيقي ومستدام من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ وما بعده.ولنمض بهذا المسار على طريق الرخاء والسلام في الوقت المحدد.غير أن علينا فوق ذلك أن نتأكد من عدم السماح بتخلف أحد عن رحلتنا المشتركة للبشرية هذه.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية الفلبين.

السيد باليساكان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تجسد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدناها (القرار ١/٧٠) تطلعات شعوبنا على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. وتستفيد أهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ من الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، وتسلّم بترابط التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهنا اليوم.وكانت عملية التشاور الشاملة فرصة لتطوير رؤية عالمية مشتركة للمستقبل الذي نصبو إليه، ومنبرا لإعلاء أصوات الفقراء والقطاعات الاجتماعية المهمشة.

ونشعر بالارتياح على نحو خاص لإدراج مسائل الهجرة وأوجه الضعف والعمل الجماعي من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية والتصدي لعدم المساواة في الفرص في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ودعت الفلبين إلى أن تنوّه الخطة بالمساهمات الإيجابية التي يوفرها المهاجرون للتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى إدماج الهجرة في عملية التنمية، وخفض تكاليف التحويلات، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين.

وإذا أردنا تحقيق أهدافنا الإنمائية، فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ. وإننا نشهد تقلبات مناخية حادة تتعاظم من حيث وتيرتها وكثافتها. وبوسع هذه المصائب أن تلغي المكاسب التي حققناها في الحد من الفقر، وحتى بوسعها أن تدحر التنمية. لذلك، نحتاج إلى اتخاذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، لا سيما على المستويات المحلية، وإلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد المعني بمواجهة تغيّر المناخ. وتمشيا مع ذلك، نحن نهدف إلى كفالة تعميم الخدمات المالية لتشمل الجميع، خاصة من خلال إمكانية الوصول إلى التأمين ورأس المال، ومن خلال حشد التمويل.

وبوصف بلدنا رئيسا للمنتدى المعني بالتأثرات المناخية، وواحدا من البلدان الأكثر تعرضا للكوارث في العالم، سوف نعمل أيضا في مؤتمر باريس المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على كفالة أن نبرم اتفاقا مناخيا جديدا ملزما قانونا ويكون عالميا وعادلا، يحدّ من ارتفاع متوسط الحرارة في العالم إلى أقل من درجتين مئويتين، أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وفي هذا الصدد، تقدّر الفلبين التشديد في الهدف ١٤ على ضرورة المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام. وإن تكريس ذلك كخطة عالمية يلزم المجتمع الدولي بالاعتراف الجاد بالتحديات التي يواجهها حيال الحفاظ على المناخ، والتي تشكل مبعثا مشتركا للقلق، من قبيل التدمير الناجم عن عمليات استخراج المواد على نطاق واسع. وهذه التحديات بحاجة إلى أن يتم التصدي لها جماعيا من خلال استخدام نهج قائم على قواعد القانون الدولي، مثلما أظهره مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار. والدعوة إلى التضامن تأتي انعكاسا للوعي السائد تجاه كيفية أن الحوادث المحلية تؤثر على الأحداث في جميع أنحاء العالم.

إن التنمية الحقيقية لن تتحقق طالما ظلت هناك فوارق ناشئة عن عدم إمكانية وصول الفئات الأكثر ضعفا إلى الفرص المتاحة. ونحن نطمح إلى توفير التعليم للجميع، والتغطية الصحية الشاملة، والأمن الغذائي، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، بدعم من وجود بنية تحتية ذات نوعية جيدة. وندرك الحاجة الملحة إلى معالجة الأمهات والعناية بالصحة الإنجابية، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وزيادة التعجيل في الوفاء بحقوق المرأة.

ولا شك في أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي سيتطلب موارد مالية وتقنية. لذلك، نسعى إلى

إقامة الشراكات من أجل بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا والخبرة الفنية، وتوسيع إمكان حصولنا على الموارد اللازمة بغرض تعبئة الموارد المحلية، والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص، والتمكّن من القدرة على البقاء.

ومثلما تتعهد خطة عام ٢٠٣٠ بألاّ يخلّف الركب أحدا وراءه، هناك أيضا مطلب بأن تكون الإحصاءات الرسمية أكثر تفصيلا وتواترا، وأفضل توقيتا، وأسهل منالا. لذلك، نشدد على الحاجة إلى بناء القدرات بهدف تعزيز الوكالات الإحصائية. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم التقني والمالي في هذا الصدد.

إن مؤتمر القمة هذا ليس سوى مجرد البداية. وبغية المضي قدما لتحقيق هدف الخطة الأسمى المتمثل في القضاء على الفقر، يجب أن نضع الآن خططنا وميزانياتنا الوطنية بغرض تنفيذه ورصده. وبينما نفعل ذلك، سوف نتعاون مع المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة، تمشيا مع مبدأ الشمول والمساءلة. وتتعهد الفلبين بجعل خطة عام ٢٠٣٠ حقيقة واقعية، وبألاّ تترك أحداً متخلّفا عن الركب. إنها مسؤوليتنا المقدسة تجاه أطفالنا والأجيال المقبلة، وواجبنا الرسمي كأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في جمهورية البرتغال.

السيد ماشيتي (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، وقدّم الوفد نصّا بالإنكليزية): إن هذه اللحظة التاريخية، التي تتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تمثل نقطة تحول رئيسية في طريقة تصوّرنا للتنمية. فقبل خمسة عشر عاما، اجتمع قادة العالم في هذه المدينة لوضع اتفاق متعدد الأطراف لم يسبق له مثيل، من أجل التصدي للتحديات العالمية التي ذكرتها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم أن ننوّه بأنه تحقق الكثير منذ ذلك الحين، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه. وهذا يتطلب تصميما متجددا منا جميعا، مع استخلاص الدروس من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن مشهد التنمية على الصعيد العالمي.

تعتبر البرتغال أن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تشكل اتفاقا غير مسبوق لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإيجاد عالم تُحترم فيه جميع حقوق الإنسان احتراما كاملا. لهذا السبب، أود أن أشيد بالأمم المتحدة، وأن أعرب عن تقديري العميق لجميع الذين شاركوا في عملية التفاوض الرئيسية هذه.

إن التحديات القائمة في العالم اليوم – مثل تغير المناخ، والأوبئة، والحالة المأساوية التي تواجه المهاجرين واللاجئين يوميا، مما يعرّض حياتهم للخطر – لهي دليل إيجابي على أنه من غير الممكن أن نفكّر في رفاهنا وأمننا بشكل انفرادي أو وفقا للتقسيمات الجغرافية. لذلك، يتصف الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ببالغ الأهمية. فهي تجسد تقاسم المسؤوليات بصورة حقيقية بحثا عن مستقبل أفضل، بما يتخطى النهج التقليدي والبائد بين الشمال والجنوب، والانقسام بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والإدراك بأن المساعدة الإنمائية الرسمية هي التصدي الوحيد للتحديات المشتركة.

ويوجد اليوم عدد وافر من مختلف الجهات الفاعلة التي يمكن، بل وينبغي، تعزيز قدراتها على تقديم الإسهامات. وينبغي، من بينها، للاقتصادات الناشئة والبلدان ذات الثقل المتزايد بوصفها جهات مانحة أن تتحمل المسؤوليات التي توازي قدراتها السياسية والاقتصادية والمالية. وتتطلب الخطة أيضا منا جميعا اتباع نهج نوعي يستند إلى إحراز النتائج، ويتوجه نحو زيادة كفاءة السياسات العامة وتماسكها على جميع المستويات.

ولا ريب في أن هذا الوقت هو للاحتفال، ولكنه أيضا الوقت لتحمّل المسؤولية الكبيرة. وقد آن الأوان لتشكيل النموذج الجديد للتعاون الدولي، وتنفيذ الالتزامات التي يتضمنها. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تأدية دور أساسي في

التصدي لهذه التحديات العالمية. ومع ذلك، فالأمر يعود لنا – الدول الأعضاء، والوكالات المتعددة الأطراف، والبرلمانات، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص – كي نمتلك الأهداف السبعة عشر هذه ونعمل على تنفيذها ومتابعتها. وفي هذا الإطار، من الضروري التصدي للتحديات التي تواجه الدول الهشة – أقل البلدان نموا، والقارة الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – في تنفيذ هذه الأهداف. فهي تقتضي منا اهتماما خاصا.

لهذه الأسباب، تؤيد البرتغال التزامات الاتحاد الأوروبي التي تعهّدها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، في أديس أبابا، بما في ذلك الالتزام بتعبئتنا جماعيا نسبة ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتقديمها إلى أقل البلدان نموا، وبإعطاء الأولوية لتقديم المعونة إلى القارة الأفريقية.

يركز التعاون الإنمائي في البرتغال على تعزيز الروابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة. وسيظل هذا النهج يشكل أولوية مطلقة بالنسبة لنا. وبغية تحقيق ذلك الهدف، ركزنا تركيزا خاصا على القطاعات التي ترتب أثارا هيكلية مضاعفة على التنمية المستدامة، من قبيل الحكم الصالح، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، وبناء القدرات المؤسسية، فضلا عن اعتماد التدابير الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس. تسعى البرتغال أيضا إلى استثمارات كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة و ”النمو الأزرق“، مع التركيز بوجه خاص على حماية بيئتنا، والتنوع البيولوجي، والبحار والمحيطات، بينما نهدف في الوقت نفسه إلى إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

تعتقد البرتغال بأنه ينبغي السعي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحس من الشراكة الحقيقية. ولذلك، سنواصل العمل وإشراك المجتمع المدني والسلطات المحلية في تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر القمة هذا. ونحن على استعداد للعمل في شراكة مع زملائنا الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لإدماج خطة عام ٢٠٣٠ في عملها. ونحن على استعداد للقيام بذلك أيضا في المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف التي نشارك فيها.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ بدء المفاوضات بشأن هذه الخطة. ونقف الآن عند نقطة البدء بفصل جديد. أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تأييد البرتغال تأييدا كاملا لهذه الخطة الجديدة من أجل مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكننا العيش في سلام إلا ببذل جهود مشتركة، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وممارسة التسامح.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إمارة أندورا.

السيد سابويا سونيي (أندورا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء الترحيب بالرئيسين المشاركين لمؤتمر القمة هذا، وأن أشكر الميسرين المشاركين على الوثيقة الختامية الطموحة التي اعتمدناها في وقت سابق (القرار ١/٧٠). ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وهي وثيقة تشمل ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية تم الاتفاق عليها على أساس من العمل التشاركي الرائع المتمثل في الحوار الشامل والمتعمق. وما من أحد منا يمكنه اليوم أن يظل على هامش هذه الخطوة العظيمة إلى الأمام.

في مثل هذا اليوم، قبل ١٥ عاما التزمنا من خلال الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق قدر أكبر من الكرامة والمساواة لجميع البشر. وقد أدى بنا ذلك الالتزام إلى تحقيق تقدم غير مسبوق. ولكن بينما ندرك ذلك التقدم غير المسبوق، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نركن اليوم إلى الرضا عن النفس. ويجب الاعتراف بأن التقدم كان متفاوتا، ولم يتحقق في بعض المجالات. لذلك، يجب أن نجدد التزامنا اليوم بكثافة أكبر

وبوضع أهداف أصعب. ولكي نتمتع بحياة كريمة، يجب علينا القضاء على الجوع، والفقر المدقع في العالم. إذ لا يمكن تحقيق حياة كريمة لنا وللأجيال المقبلة من دون إقامة المساواة أو من دون استتباب الأمن، ولا يمكن تحقيقهما من دون الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان. فهذه جوانب رئيسية في أي بيئة سليمة ومستدامة للأجيال المقبلة.

إن المآسي التي نشهدها كل يوم في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية، بل أيضا على حدود أوروبا، بالاقتران مع أزمة اللاجئين، ليست جديرة باهتمامنا الكامل فحسب، بل أيضا بتضامننا الكامل ومشاركتنا في الجهود الطيبة، إذ أنها لا تزال خطيرة جدا وكبيرة جدا. فهي مآسي غير مقبولة.

(تكلم بالإسبانية)

نحن مقتنعون بأن تعليم شبابنا، ولا سيما تثقيفهم في المسائل المدنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية، أفضل سلاح لدينا لمكافحة التعصب وتعزيز المساواة في الفرص والتماسك الاجتماعي. وبالتالي، فإن التعليم من الأولويات الوطنية في أندورا، مع توفير حرية الوصول إلى ثلاثة نُظم تعليمة عامة – الأندورية والفرنسية والإسبانية، وهو من بين خصائص بلدنا الصغير.

غير أن التعليم يمثل أيضا أولوية في سياستنا الخارجية. إذ أن أندورا تنفق أكثر من ٢٠ في المائة من ميزانيتها المخصصة للتعاون الإنمائي على مشاريع التعليم. وقد تلقت أيضا أندورا دعوة من الأمين العام بان كي – مون الذي أود أن أعرب له عن امتناننا مرة أخرى هنا اليوم – بشأن الانضمام إلى مبادرة التعليم أولا العالمية. وعلاوة على ذلك، وخلال رئاسة أندورا للجنة التابعة لمجلس وزراء أوروبا، جعلنا موضوع ”التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية“ أولويتنا. بالتالي تبذل أندورا جهودا خاصة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأهداف الانمائية المتصلة بالتعليم والطفولة. وبالمثل، في الجانب الشامل لها، تولي أندورا اهتماما خاصا للمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان للفئات الأشد ضعفا.

أخيرا، كوننا ننتمي إلى بلد تحتضنه بيئة طبيعية ذات قيمة كبيرة، ويستقبل ثمانية ملايين زائر كل سنة، لدينا حساسية خاصة إزاء هذه الأصول، مما يقتضي الأمر منا حماية بيئتنا. وبالتالي، أصبح لدى الحكومة الجديدة وزارة للبيئة والزراعة والتنمية المستدامة تطرح، بالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية، رؤية شاملة لعدة قطاعات من أجل مشاركتنا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. من المقرر عقد ذلك المؤتمر في باريس في نهاية هذا العام، وسيكون ذلك ضروريا من أجل البلورة السليمة للأهداف التي اعتمدناها من فورنا. وقد قدمت أندورا بالفعل مساهماتها في ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

جميع الأهداف التي ناقشناها واتفقنا عليها تمثل التزاما عالميا حقيقيا، ولكن ربما لا يمكن تحقيقها ما لم تدعمها إرادة سياسية قوية واستراتيجية للمتابعة بشأن استعراض تنفيذها. إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، يجب اليوم أن تكون نقطة البداية لجهد مشترك مع الرغبة في تحويل عالمنا إلى مكان يمكن فيه لجميع البشر العيش بكرامة.

لا يمكننا أن نترك أي شخص متخلفا عن الركب. ويجب أن يكون هذا التزامنا اليوم. ويجب أن يكون طموحنا. إنها مسؤوليتنا من أجل المستقبل.

وكما قال السيد يونكر قبل بضعة أسابيع عن الاتحاد الأوروبي، يجب قطع المزيد من الالتزامات الوطنية في مبادرات الأمم المتحدة والمزيد من التزامات الأمم المتحدة في مبادراتنا الوطنية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري سو يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية): إننا إذ نحتفل بمرور سبعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، فإن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (القرار ٧٠ /١) الذي يجسد إرادة ورغبة طائفة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يمثل مناسبة هامة في تاريخ الأمم المتحدة.

وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي اعتمدناها، هي حصيلة جهود حثيثة من قِبَل المجتمع الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في العالم قاطبة.

والأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتُمِدت قبل ١٥ عاماً، قدَّمت مساهمة إيجابية في تعزيز التعاون بين البلدان والمناطق في جميع مجالات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل نسيره لكي نحرر البشرية كلياً من الفقر، ونبني عالماً حراً ومزدهراً يعمه السلام. وآخذين ذلك في البال، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل المزيد من الأهداف المحددة لإعادة رسم ملامح العالم وتحويله.

ولكي نحقق الأهداف من أجل القضاء التامّ على الفقر، ومن أجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة، ينبغي أن تكون الأولوية لبيئة هادئة ودائمة مؤاتية للتنمية. وكما هو معلوم عموماً، إنَّ بعض البلدان المحددة تضع عقبات مصطَنعة أمام الحل السلمي للمشاكل الدولية والتنمية السليمة والمستدامة للبلدان والأقاليم – بما يشمل الجزاءات، في محاولة لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية.

والجزاءات الاقتصادية المفروضة بأسلوب القرون الوسطى على التطلعات المستقلة للبلدان النامية إذا تُرِكت على حالها، فإنَّ الأهداف الإنمائية التي نحددها لن تتحقق. والمثال النموذجي هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول باستمرار قمع كل قطاع من حياة شعبنا باللجوء إلى جميع الوسائل. وينطلق هذا من عدائها المتأصل وسياستها العدوانية، للقضاء على النظام الاشتراكي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن ما لا تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية هو أنه كلما زادت وحشية مناورات الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تضاعفت ألف مرة قوة إرادة شعبنا وروحه، للدفاع بمزيد من التصميم عن الدولة الاشتراكية المزدهرة والقوية، التي محورها الجماهير الشعبية.

وفي ظل القيادة الحكيمة للرفيق المُبجل كيم جونغ أون، يحقق شعبنا الآن إنجازات غير مسبوقة في مساعيه من أجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة، وفي الوقت نفسه تجاوز مؤخراً الجزاءات الظالمة وجميع التحديات الأخرى على المسار التقدمي. وإننا نسعى جاهدين لكي نوفِّر لشعبنا حياة أكثر رخاء وحضارة، بإيلاء أولوية عليا للعلم والتكنولوجيا، وبالاستفادة القصوى من طاقة اقتصادنا المعتمد على الذات. فجهدنا سيقدم مساهمة مستحَقة لتحقيق خطة التنمية المستدامة من أجل إصلاح العالم وتحويله. وسنعزز بقوة التعاون الاقتصادي المتساوي والمفيد، بالارتباط مع بلدان عديدة في أرجاء العالم، وننضم بنشاط إلى التوجُّه الدولي لترجمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى ممارسة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كمنولث أستراليا.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): حين وقَّعت أستراليا على ميثاق الأمم المتحدة، قبل سبعين عاماً، التزمنا بتعزيز السلام والتقدم الاجتماعي ومستويات معيشية أفضل لشعوب العالم. وقد حملت أستراليا ذلك الالتزام بجدية، ونحن اليوم نوافق على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) التي تسعى إلى إنهاء الفقر المدقع في غضون جيل. إنه هدف طموح وجريء وضروري. وهو في الحقيقة هدف عالمي،

وحصيلة تشاور وتفاوض غير مسبوقين. وفي السنوات الـ ١٥ منذ الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية، أحرزنا تقدماً كبيراً، وانتشلنا مئات ملايين الأشخاص من الفقر المدقع.

فينبغي الاحتفال بهذا الإنجاز. غير أنه في عالم دائم التغيُّر، تُواصل التحديات الجديدة الظهور. وخطة عام ٢٠٣٠ تُقِرُّ فهماً أكثر حداثة وعصرية للعوامل المحرِّكة للتنمية والتوزيع المتغيِّر للثروة العالمية. وقد أظهرت لنا السنوات الـ ١٥ الأخيرة مزايا بناء مناعة اقتصادية – ولهذا، فإنَّ في خطة عام ٢٠٣٠ تركيزاً شديداً على النمو الاقتصادي. وينبغي الاستفادة من كل مورد بمفرده – بحيث يُعترَف بحقوق النساء والفتيات في هدف قائم بذاته، وعبْر خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً.

إنَّ العديد من البلدان التي ناضلت في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد شهدت عدم استقرار ونزاعاً، كما رأينا في منطقتنا مع تجربة جزر سليمان وتيمور – ليشتي. ويقدِّر البنك الدولي أنَّ أكثر من ٤٠ في المائة ممَّن يعانون الفقر المدقع في العالم يعيشون في بيئات هشَّة ومتضررة من التراع. وعلاوة على ذلك، تتوقع أبحاث البنك الدولي تضاعف هذه النسبة بحلول عام ٢٠٣٠. لذا، فإنَّ الهدف المتعلق بالسلام والحوكمة، الذي تدعمه أستراليا بقوة، سيكون أساسياً للقضاء على الفقر المدقع ولنجاح خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها.

ولا يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تكون بيان طُموح إلاَّ إذا خططنا لكيفية تحقيقها. وفي هذا الصدد، نتطلعُ إلى خطة عمل أديس أبابا، التي اتُّفِق عليها في تموز/يوليه. والموارد المحلية للبلدان هي الآن أكبر مصدر لتمويل التنمية. وأستراليا سعيدة بأن تكون جزءاً من مبادرة أديس أبابا الضريبية لتدعيم الأنظمة الضرائبية، وسنضاعف استثمارنا في تعبئة الموارد المحلية بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا يستفيد من أعمال مجموعة العشرين في تدعيم الأنظمة الضرائبية الوطنية والحدِّ من التدفقات غير المشروعة، كما ذُكِر في اجتماع قمة مجموعة العشرين الذي عُقِد في بريسبان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وللقطاع الخاص دور رئيسي يؤديه، بصفته محرِّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، ومصدراً هاماً لتمويل التنمية. وأستراليا تتشارك بشكل متزايد مع القطاع الخاص، بما في ذلك بشأن المشاريع لتوفير الحصول على للمجتمعات المحلية النائية في منطقة المحيط الهادئ.

إنَّ لدينا تركيزاً شديداً على الابتكار، الاستثمار بأساليب جديدة لحل المشاكل المستمرة وإيجاد وسائل إبداعية لتجاوز التحديات الإنمائية التي تبدو مستعصية. ومع أنَّ خطة عام ٢٠٣٠ إنجاز كبير، فلا يمكنها أن تكون نهاية عملنا. وأستراليا ملتزمة باتخاذ إجراء قوي ومسؤول بشأن تغير المناخ، وآمل أن يمتد الطموح والزخم السائدين، هنا في نيويورك، إلى باريس. وقد كانت أستراليا جزءاً لا يتجزَّأ من إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ، وهو يبقى محورياً لجهودنا المتعلقة بتغير المناخ، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ. وأستراليا ممثَّلة في مجلس ذلك الصندوق، وقد التزمنا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ودُفِعت مساهمتنا الأولية البالغة ٧٠ مليون دولار.

إنَّ أستراليا أرض الفرص والرخاء والشمولية. لكننا نواجه تحديات شأننا شأن جميع البلدان. ونتخذ إجراءات لإدارة أرضنا، غاباتنا، مجاري مياهنا ومواردنا البحرية النفيسة، بما يشمل الحاجز المرجاني العظيم، وهو موقع تراث عالمي التزمنا بالمحافظة عليه والاحتفاظ به. ونحن نستثمر في مهارات شعبنا، وتنويع اقتصادنا وزيادة الإنتاجية. ونتخذ خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وردم الفجوة غير المؤاتية للشعوب الأصلية، ودعم ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال برنامج تأمين وطني للإعاقة.

وفي إنفاذ الخطة الجديدة، يمكننا أن نتشارك الدروس المستفادة من تجربتنا الذاتية. ومن خلال برنامجنا الإنمائي، والمشاركة مع القطاع الخاص والعمل مع الشركاء، نعزز الرخاء ونحدّ من الفقر على أساس مستدام في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وكما قال الأمين العام بان كي – مون، إنَّ المقياس الحقيقي للنجاح ليس مقدار ما نَعِد به، بل مقدار ما نقدِّمه.

عملنا معاً هو ما سيمكننا من تحقيق طموحات خطة عام ٢٠٣٠.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجزائر.

السيد لعمامرة (الجزائر): تنعقد قمتنا هذه خلال مرحلة حساسة في مسار التنمية الدولية. تشهد تقاطع ثلاث تظاهرات مهمة ومصيرية وهي: حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية، والإعلان عن بداية تنفيذ خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وأمل الوصول إلى اتفاق دولي نهائي حول التغييرات المناخية. كما تمنح هذه القمة فرصة لإرساء أسس شراكة دولية متجددة تهدف إلى تحقيق الرفاه الإنساني والتقدم وتحسين وضع الشعوب في سياق التنمية المستدامة الشاملة.

وباعتمادنا الأهداف الإنمائية للألفية سنة ٢٠٠٠، تمكّنا من فتح مرحلة جديدة وطموحة للبشرية كُللت بفضل عملنا المشترك والمتضامن لصالح الفئات الأكثر فقراً بتحقيق قسطٍ من آمال الملايين من الأشخاص في عالم أفضل، عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. واليوم، وبعد مضي ١٥ سنة، نسجّل وبارتياح أن الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من بعض المعوقات، ضمنت تعبئة لم يسبق لها مثيل للمجموعة الدولية لمواجهة التحديات المتعلقة بإشكالية التنمية بأوجهها المتعددة.

إن الجزائر تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتنفيذاً لبرنامجه، جعلت من الأهداف الإنمائية للألفية الأطر المرجعية لتنميتها الوطنية، وتمكنت من تحقيق أغلبية هذه الأهداف قبل الآجال المحددة، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحسين التعليم، والتخفيض من معدل وفيات الأمهات والأطفال وترقية بيئة مستدامة.

وعلى سبيل المثال، فقد حققت الجزائر الهدف المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر، هذه الآفة التي تمسّ مباشرة عزة وكرامة النفس البشرية. وهذا الإنجاز كان موضوع تكريم وإشادة للجزائر سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ من طرف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

كما وتمكنت الجزائر من تحقيق، بل وتجاوزت، الهدف المتعلّق بالتعليم الأساسي سنة ٢٠١١، مسجّلة نسبة تمدرس تقدّر بـ ٩٨ في المائة للأطفال البالغ سنهم ٦ سنوات.

وبالمثل، فقد طورت الجزائر نصوصها التشريعية فيما يخصّ تعزيز المساواة بين الجنسين، مما سمح برفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، بما فيها التركيبة الجديدة للبرلمان التي تميّزت ببلوغ نسبة تمثيل المرأة ٣١ في المائة. إن هذه النتائج وغيرها تعتبر ثمرة للجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وكافة فئات المجتمع الجزائري في مجال التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

إننا نمرّ بمرحلة محورية من تاريخ البشرية. وإن التحديات التي نواجهها معقدة ومتعددة الجوانب. ومعوقات التنمية تستلزم منا إرادة قوية وتضامناً فاعلاً وحسّاً عالياً بالمسؤولية، حتى نضمن مستقبلاً زاهراً لشعوبنا كافة.

وأملي أن يشهد التاريخ أننا، مدفوعين بضميرنا الجماعي ووعينا بمصيرنا المشترك، سنتجاوز كل الأنانيات في تطبيق هذا البرنامج الطموح والكفيل بأن يورّث الأجيال القادمة كوكباً سليماً وآمناً تعمره شعوب حرّة في كنف الكرامة والازدهار.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعرب الأرجنتين عن ارتياحها إزاء ما حدث مؤخراً من اعتماد خطة التنمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة (القرار ١/٧٠). ونحن على يقين بأنها ستوفر نقطة انطلاق جديدة للعمل الحكومي، بما في ذلك ما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم والتنمية المستدامة وتعزيز الإدماج الاجتماعي لجميع شعوبنا.

تفخر الأرجنتين بأن تكون من بين البلدان القليلة التي حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية. في الشهر الماضي، نوّهت منظمة

الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بالأرجنتين لنجاحها في مكافحة الجوع، ونوّهت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نيسان/أبريل بوصفها إحدى البلدان التي توجد بها أعلى معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والاستثمار في التعليم. ومن بين الإنجازات الأخرى، أود أن أشير إلى أن الأرجنتين تمكّنت، على مدى العقد المنقضي، من الحد بدرجة كبيرة من الفقر، حيث يقل معدل الجوع الآن عن عتبة ٥ في المائة من مجموع السكان. وانخفض معدل وفيات الرضّع بنسبة ٢٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣. وقد خفضنا معدل وفيات الأمومة بنسبة ٣٨,٥ في المائة، نتيجة المبادرات المتعددة التي اضطلعت بها الحكومة الوطنية. ولدى الأرجنتين الآن واحد من أكثر برامج التحصين شمولاً في المنطقة وفي العالم. وفي نهاية هذا العام، سنوفر ١٩ لقاحاً إلزامياً ومجانياً. وكسياسة وطنية في الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، نوفّر أيضاً الحصول الشامل على التشخيص والعلاج الوقائي.

تبرهن تلك الإنجازات على التزام الأرجنتين الراسخ بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو التزام نأخذه اليوم على عاتقنا فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). تجسد الخطة الجديدة المُثُل العليا لوقتنا الحاضر للتوصل إلى عالم يتسم بمزيد من العدل والشمول والمساواة والسلام. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب تصميم تلك الخطة وتنفيذها مع نهج قائم على حقوق الإنسان من خلال خطة عمل محددة ومتسقة لها آليات رصد موثوقة وشفافة.

شاركت الأرجنتين بنشاط في التفاوض بشأن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ المرتبطة بها، والتي تجسّد إلى حد كبير سياسات التنمية الاجتماعية التي نفذناها على مدى العقد الماضي.

وتشدد الحكومة الأرجنتينية على أهمية هذه الخطة وسوف تضع السياسات الوطنية المناسبة لتنفيذها بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠. ونأمل أن تتمكّن الخطة، في السنوات الخمس عشرة المقبلة، من تعبئة جهد مشترك دون إغفال المسؤوليات التاريخية، التي هي نتاج قرون من الاستعمار والتي تتجسّد في مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ونأمل أيضاً في أن تتمكن من تحقيق ما التزمنا به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأكدنا عليه من جديد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تشمل هذه الخطة حماية حقوق الإنسان للمرأة في تأكيدها على أن تحقيق كامل الإمكانات البشرية والتنمية المستدامة غير ممكن إذا كان نصف البشرية ما زال منقوص الحقوق الإنسانية ومحروماً من الفرص.

لذلك، ثمة حالة إيجابية للغاية من وجود نهج جنساني شامل عن طريق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٥ المتعلق تحديدا بنوع الجنس. وسوف يساهم تنفيذ السياسات العامة التي تستهدف النساء إسهاما إضافيا في كفالة إشراكهن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وتدرك حكومة الأرجنتين التحديات التي تنتظرنا وتقوم بالتصدي لها، وتؤمن بضرورة اتباع نهج شامل لمواجهة المشاكل الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين، من أجل تحقيق مجتمع أكثر عدالة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتعمل الأرجنتين على وضع نموذج لمجتمع ديمقراطي وشامل، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للجميع. والحق في التنمية مرتبط بها ارتباطا قويا بحيث لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة إلا باحترام جميع حقوق الإنسان، وإشراك أفراد أكثر الفئات ضعفا من السكان مع الاحتفاظ بكرامتهم. وهذا الجهد – الذي يعني وجوب تأكيدنا مجددا على أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة – سمح للأرجنتين بأن تحقق تقدما ملحوظا وحاسما صوب خفض معدلات الفقر والبطالة، بطريقة أتاحت للنمو الاقتصادي أن يترافق مع عملية

حقيقية من الاندماج الاجتماعي. وهذه الأمثلة تشمل سياساتنا المتعلقة بتوسيع نطاق الحقوق، مثلما يتجلى من التقدم المجدي المحرز في سياق الهوية الجنسانية، مع كفالة الموت بكرامة، والمساواة في الحق في الزواج، ونيل الحقوق العائدة للصحة العقلية. وروح الشمول نفسها موجودة أيضا في تنفيذ برنامجنا الوطني لمكافحة التمييز، وتقديم المساعدة إلى الأطفال والنساء الحوامل، وتغطية الرعاية الصحية الشاملة في نظامنا المؤقت، وإدماج المهاجرين في تنميتنا الوطنية مع كفالة حقوق الإنسان المتعلقة بهم، بصرف النظر عن مركزهم الخاص بالهجرة. هذه هي بعض التدابير التي أدمجت في السياسة الوطنية منذ عام ٢٠٠٣. وهذا التوسع في الحقوق يرتكز اليوم على أساس متين يوفر دورا حاسما لسياسة الدولة كأداة رئيسية لتهيئة ظروف معيشية أكثر إنصافا لجميع قطاعات السكان.

وتؤكد الأرجنتين من جديد أهمية دمج ركائز التنمية المستدامة الثلاث: التنمية الاقتصادية الشاملة، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية والمتوازنة. وفي ما يتعلق بالبيئة، نحتاج إلى العمل بطريقة شاملة، كما ورد في الخطة، من أجل حماية نظمنا الإيكولوجية واستعادتها واستخدامها بصورة مستدامة، وهي أمور جوهرية بالنسبة إلى تنميتنا. وتتوخى الخطة في نهاية المطاف الحق في المياه. وتؤيد الأرجنتين الالتزام بتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي لجميع الناس، بطريقة عادلة وبدون أي تمييز، بوصف ذلك حقا من حقوق الإنسان يجب أن تكفله جميع الدول لجميع الناس ضمن الاختصاص القضائي لكل منها.

وتشعر الأرجنتين بالقلق إزاء عملية تنفيذ الخطة لأنها تشكل – استنادا إلى ما اتفقنا عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – مجموعة من تدابير التنفيذ غير القابلة للتجزئة. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بوسائل التنفيذ والموارد المالية، نرى في الخطة اختلالا بين التزامات البلدان النامية والتزامات البلدان المتقدمة النمو. فالبلدان المتقدمة النمو لديها مسؤولية أكبر عن المساهمة بتوفير التمويل الاضافي للوفاء بالتزاماتها. لذلك، من المهم أن نذكّر بالالتزام التاريخي الذي تم التعهد به – وتم التذكير به في مناسبات عديدة – ومفاده أن تخصص البلدان المتقدمة النمو نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية – وهو التزام لم يتم الوفاء به ما عدا بضعة استثناءات. وقد عمل ذلك على تأخير تنفيذ مبادرات عديدة بل وجعل التنفيذ مستحيلا، وهي مبادرات كان باستطاعتها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم.

في المقابل، عمدت الأرجنتين طوال السنوات القليلة الماضية إلى العمل مع بلدان أخرى في الجنوب على زيادة التعاون بين بلدان الجنوب، كاستجابة للتضامن من جانب بلدان الجنوب وشعوبها. وقد جاء ذلك نتيجة الخصائص والخبرات المشتركة بيننا، وبتوجيه من المبادئ التي يرتكز تعاوننا عليها. وجهود الأرجنتين في مجال التعاون مرتبطة بالأمم المتحدة منذ نشأتها، مثلما تبيّنه خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني في ما بين البلدان النامية، والقرار بإنشاء الصندوق الأرجنتيني لتعاون بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. هذه هي أدوات الأرجنتين التي تستخدمها ميدانيا لتنفيذ الاتفاقات المبرمة على المستوى الدولي. ويجب أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ نقطة ارتكاز للاستثمارات العامة في البلدان النامية، بغية المساعدة على تحويل نظام تراكم رأس المال دون أي نقصان، وتوليد الاستثمارات من أجل بناء القدرات، وتهيئة الفرص، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات التي تشكل قيمة مضافة.

وتأمل الأرجنتين من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن المبادئ التوجيهية والأهداف المحددة أن توفر تغييرا حقيقيا للنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، طالما أننا قادرون على امتلاك وسائل التنفيذ والتعاون والرصد التي يمكنها أن تفي بالالتزامات التي قطعناها.

في النهاية، أود أن أختتم كلامي بالاقتباس من الخطاب الذي ألقاه قداسة البابا فرنسيس هنا في هذه القاعة قبل يومين فقط:

”ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعمل على مساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وكفالة عدم إخضاعها لأنظمة القروض المجحفة التي، بدلا من أن تعزز التقدم، تخضع الشعوب لآليات تؤدي إلى مزيد من الفقر والإقصاء والتبعية“. (A/70/PV.3، ص ٣ و ٤)

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد أندرزي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى المنصة.

الرئيس دودا (تكلم بالبولندية؛ وقدّم الوفد النصّ الإنكليزي): أنني أتكلم هنا في نيويورك اليوم بصفتي ممثلا لدولة كانت قبل مجرد ٣٠ عاما متخلفة عن العالم المتقدم النمو بالنسبة إلى المؤشرَين الاقتصادي والاجتماعي. والواقع المحزن الذي يعانيه الآلاف اليوم في جميع أنحاء العالم، عانيته أنا وأبناء بلدي أيضا ليس في الماضي البعيد جدا.

لقد تحررنا في نهاية المطاف من نير الشيوعية قبل ٢٦ عاما. فبعد ٤٥ عاما من دون سيادة ووجودنا خلف الستار الحديدي، وجد بلدنا نفسه في مثل هذه العزلة. واليوم نحن نعيد بناء حريتنا الوطنية المتجذرة في تقاليدنا الوطنية. إن الديمقراطية وروح المبادرة اللتين يتحلى بهما البولنديون هما الأساس لتنميتنا اليوم. وفي الوقت نفسه، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة الاحتفاظ بتماسكنا الاجتماعي وروابطنا الأسرية ومنظومة قيمنا التقليدية.

إن الفضل في نموذج التنمية البولندية يرجع إلى التضامن، وهي حركة اجتماعية فريدة من نوعها نعتز بها أيما اعتزاز اليوم. والفضل يرجع إلى ملايين البولنديين، الذين طلبوا الحرية وكانوا على استعداد للقتال من أجلها. وأخيرا، تمكنوا من نيلها. ولكن الفضل يرجع أيضا إلى نوع آخر من التضامن – ذلك الذي تلقيناه من البلدان الأكثر ثراء. لقد استفدنا من دعمها المالي ومشورتها وخبراتها. ونحن نعرف كم من الوقت والجهد كلفنا السير على تلك الطريق. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ومع ذلك، وبصفتي رئيسا لجمهورية بولندا، لا أزال مقتنعا بأن الطاقة التي يختزنها مواطني بلدي، ومثابرتهم، وحس الابتكار لديهم هي الأمور التي ستتيح لنا أن نحقق مشتركين مستوى التنمية الذي نطمح إليه منذ سنوات عديدة.

عندما انظر إلى تاريخ بولندا المعاصر، أتذكر شعارا مقتضبا قاله سياسي أمريكي معروف جدا، وهو شعار مفعم بالحماس والأمل: ”نعم، نستطيع أن نفعل ذلك!“ نعم، نحن عاكفون على القيام بذلك. والسؤال المطروح هو: هل يستطيع الآخرون القيام بذلك أيضا؟ ليس لدي شك في أنهم قادرون أيضا على تحقيق النجاح نفسه والقول يوما ما،

”لقد حققنا ذلك أيضا. ويمكننا أن نحقق ما هو أفضل، وأن نحقق تعليما أفضل، ويكون باستطاعة أولادنا الشعور بالأمان. لن نضطر إلى مغادرة بلداننا – كما يتعين علينا أن نفعل اليوم – لنكافح الحرب، والفقر، والبحث عن السلامة، والأمن، وحياة وأفضل، بعيدا جدا عن أوطاننا.“

فلنفعل كل ما في وسعنا لكفالة أن يتمكن هؤلاء الناس من العودة إلى ديارهم، واستعادة السلام، ومساعدة تلك البلدان على العودة إلى مسار التنمية الاقتصادية.

لقد مر خمسة عشرة عاما على انعقاد مؤتمر قمة الألفية، الذي اعتمدت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة طموحة لتحسين وجود دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي تعاني من الجوع والأوبئة والأمية وارتفاع معدل وفيات

الرضع. تم تحديد مستوى عال للغاية، و لم تتحقق كل الأهداف الإنمائية للألفية. لكن اتخذت خطوات كبيرة إلى الأمام في العديد من المجالات. إذ انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على ١,٢٥ دولار أو أقل يوميا بأكثر من ٥٠ في المائة، أي من ١,٩ بليون إلى ٨٣٦ مليونا. يمكن أن يعتبر ذلك نجاحا. ولكن يجب ألا ننسى أن ٨٣٦ مليون نسمة ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. ويعادل هذا العدد تقريبا مجموع عدد السكان في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. انخفضت عدد الحالات الجديدة لفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٠ في المائة، وذلك يمكن أيضا أن يعتبر نجاحا. ولكن لم تتم السيطرة بعد على هذا الوباء. جرى تيسير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لنحو ٢,٦ مليون شخص، وهو إنجاز حقيقي آخر، ولكن لا يزال هناك أكثر من ٦٦٠ مليون شخص لا يحصلون عليها.

إن المجالات التي تشملها الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية تشبه مجموعة من الأنابيب المترابطة. فغياب المياه النقية يؤدي إلى الأوبئة الخطيرة. والأمراض تضعف البشر. والأطفال الذين أضعفتهم الأمراض لا يذهبون إلى المدارس، وغياب التعليم بدوره، يعني خضوع البلد في المستقبل وموارده الطبيعية والبشرية على السواء لسوء الإدارة. ولذلك، حينما نناقش أي من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي نود تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، لا يمكن أن نرضى بتحقيق النجاح في كل فئة من الفئات على حدة. بل ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة تحقيق تقدم متساو في كل مجال من المجالات ذات الأولوية.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب مستويات هائلة من التمويل. وفي ذلك الصدد، ينبغي توخي المزيد من الحرص لكفالة إنفاق الأموال المخصصة بطريقة حكيمة تحقق نتائج ملموسة. لا يمكن للمانحين الشعور بالرضا لتمويل هذا المشروع أو ذلك، لأن الأمر لا يتعلق فحسب بإنفاق المال؛ بل يتعلق بالاستثمارات الذكية. ولا بد أن نتجنب أيضا ربط المعونة الإنمائية بالإجراءات التي يرى آخرون أنها تفرض نظاما من القيم أو أيديولوجية عليهم. وينطبق ذلك بشكل خاص على مسائل من قبيل نماذج الأسرة والتعليم وتنشئة الأطفال وحماية الحياة. ينبغي لنا التركيز على المعايير التي يمكن أن تساعد على كفالة الحرية والحياة الأفضل للجميع على قدم المساواة، مثل تلك المتعلقة بسيادة القانون والحرية والمجتمعات الشاملة للجميع. فأينما يوجد احترام للقانون تكون العدالة مكفولة وتتسم المؤسسات العامة بالكفاءة وتعمل لصالح الشعب، وذلك حيثما نضع الأسس الحقيقية للتنمية والرفاه عن حق.

ولا بد أن تهدف التنمية المستدامة أيضا إلى إرساء الحكم الرشيد، وهو عنصر هام لتمكين الجنس البشري والدولة من التنمية. ويجب للعمل من أجل التنمية أن يركز على تعزيز الفعالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المشاريع الصغيرة والمحددة. وأود أن أشير هنا إلى أننا غالبا يمكن أن نفعل الكثير بالمال القليل. وأذكر مثالا واحدا فحسب، يشير تقرير مشترك لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أنه خلال ال ١٥ سنة الماضية انخفض عدد الحالات الجديدة للإصابة بالملاريا بنسبة ٣٧ في المائة. لقد انخفض مؤشر الوفيات الناجمة عن هذا المرض بنسبة ٦٠ في المائة، مما يعني أنه قد تم إنقاذ أرواح ٦ ملايين نسمة. وفي حين لا تزال الملاريا تقتل الناس، أصبحت مكافحة الملاريا أكثر فعالية من أي وقت مضى. لماذا؟ بفضل الاستخدام الواسع النطاق لشيء بسيط، من بين أشياء أخرى، مثل الناموسيات الرخيصة، التي تتكلف حوالي ١٠ دولارات لإنتاجها وتوزيعها.

هناك المزيد من الأمثلة على ذلك. فلقد تحدث البابا فرانسيس مؤخرا عن الهدر غير المقبول في الأغذية. فما الكم الذي يمكن تحقيقه إن نحن استجبنا لدعوته؟ ما حجم التخفيف من آثار تغير المناخ الذي يمكننا تحقيقه إن لن نحد فحسب من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بل وسعينا أيضا إلى اتباع

سياسة حراجة معقولة؟ تعاني العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم من مشكلة التصحر. وتختفي مئات الهكتارات من الغابات من على وجه الأرض، وتتقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. إلا أن زراعة الغابات ومعالجة التربة تحسن نوعية الهواء والمياه. ويعني ذلك تقليل الأمراض والحد من الفقر. ولذلك ينبغي أن نعالج المسائل البيئية بطريقة شاملة، ونعمل على حماية المياه والأرض والهواء.

فلنساعد البلدان التي هي في حاجة اليوم. لكن لنفعل ذلك بطريقة ذكية ونساعدها على الاعتماد على الذات، حتى تتمكن في يوم ما من الانضمام إلى النظام الاقتصادي العالمي على قدم المساواة، بدون الحواجز والقيود غير الضرورية، وهي قادرة على الاستفادة بشكل كامل من التجارة الحرة، وإنتاج وبيع واستخدام الإيرادات المتأتية من أجل المزيد من التنمية وتشييد المستشفيات والمدارس والطرق ونظم الإمداد بالمياه.

أصبحت بولندا قبل عامين عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي عضد موقفنا كبلد لا يتهرب من مسؤوليته لمساعدة البلدان الأقل ثراء أو الأقل نموا. وبصفتي رئيس جمهورية بولندا، أعلن انفتاحنا واستعدادنا بشكل كامل للتعاون مع شركائنا بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، استناداً إلى قدراتنا وقدرتنا للاستفادة من تجربة بولندا في بناء ديمقراطية السوق الحرة. ونريد أن نكفل أن تقول البلدان التي نقدم إليها دعمنا اليوم ”لقد نجحنا أيضا. لقد أنجزنا الأمر.“

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على خطابه.

اصطحب فخامة السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): إذ نقترب من نهاية مؤتمر القمة الهام للغاية. أود أن أقول إنها معجزة أننا تمكنا من الاتفاق بعد تلك الفترة الطويلة. يقول الكتاب المقدس أن هناك حكمين عظيمين – الأول هو أنه ينبغي لنا أن نحب الله ملئ قلوبنا، والثاني هو أن نحب جيراننا حبنا لأنفسنا. لكن الأمر الأمر عسيرا للغاية على شعوب العالم أن تحب بعضها البعض حبها لنفسها.

لذلك أتعجب من أننا أخيرا توصلنا لاتفاق معقول وعالمي. ونحن لا نتحدث عن حقوق الإنسان فحسب، لأن الناس كثيرا ما تتحدث عن حقوق الإنسان، ولكنها تفعل ذلك دون الحديث عن الإنتاج. تتحدث عن الاستهلاك دون الحديث عن الإنتاج. لكن أهداف التنمية المستدامة تتحدث عن التصنيع والتجارة وتطوير الهياكل الأساسية. إنها لا تتحدث عن الأعمال الخيرية؛ بل تتحدث عن التنمية والنمو والاستثمار. بعد ٥٠ عاماً من الأنانية في العالم، يسعدني أن أبدأ الآن رؤية قدر من المنطق في هذه المنتديات الدولية.

لقد وصلنا إلى نهاية مؤتمر القمة التاريخي. وقبل اختتام هذه الجلسة العامة، أود دعوة المشاركين إلى البقاء في مقاعدهم من أجل عرض شريط فيديو قصير عن أهداف التنمية المستدامة. وسيعرض شريط الفيديو، المعنون ”القصة التي تنسج خيوطها“، مباشرة بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.